

قياس السلام الايجابي حسب معهد الاقتصاد والسلام:  
دراسة حالة الجزائر (2015-2019)

Measuring Positive Peace According To The Institute For Economics  
And Peace: Algeria Case Study (2015-2019)

تاريخ القبول: 2020/06/08

تاريخ الإرسال: 2020/03/05

فرعيا (24)، مبنية في ثمانية أركان مترابطة.

لقد أظهرت التقارير الصادرة عن معهد الاقتصاد والسلام أنه بالرغم من تقدم الجزائر في مؤشر السلام الايجابي بخمسة عشر (15) درجة في الفترة الممتدة بين (2015-2019) إلا أنها بقيت ضمن الدول ذات المستوى المتوسط في السلام الايجابي.

**الكلمات المفتاحية:** معهد الاقتصاد والسلام، السلام الايجابي، مؤشر السلام الايجابي، الجزائر.

**Abstract:**

The Institute for Economics and Peace issues annually a detailed report measuring positive peace in one hundred and sixty-two (162) countries, based on the results of twenty-four sub-indicators (24), classified into eight interconnected pillars.

Reports issued by the Institute for Economics and Peace have shown

بوطبة ياسين (\*)

جامعة الجزائر 3

Sinou777@gmail.com

**ملخص:**

يصدر معهد الاقتصاد والسلام سنويا تقريرا مفصلا يقيس من خلاله السلام الايجابي في مئة واثنان وستين (162) دولة، بالاعتماد على نتائج أربع وعشرين مؤشرا

(\*) - المؤلف المراسل.

that although Algeria advanced in the positive peace index by fifteen (15) degrees in the period between (2015-2019), it remained among the middle-level countries in the positive peace.

**Keywords:** Institute For Economics And Peace; Positive Peace; Positive Peace Index; Algeria.

## مقدمة:

يؤكد عالم الاجتماع والرياضيات النرويجي يوهان غالتونغ أن السلام لا يمكن أن يتحقق بمجرد توقف العنف المباشر واستمرار مظاهر الظلم والتهميش والمعاناة الناتجة عن الفقر والجوع والجهل والمرض. يسمي غالتونغ الحالة التي يغيب فيها العنف المباشر سلماً سلبياً، في حين أن السلام الايجابي يكون حاضراً إذا تم التحرر من شكلين آخرين للعنف. يتمثل الشكل الأول في العنف الهيكلية الكامن في المؤسسات والهيكل والقوانين<sup>(1)</sup> التي تساهم كلها في منع الأفراد والجماعات والدول من تحقيق ما تصبو إليه، بينما يتمثل الشكل الثاني في العنف الثقافي، الذي يضفي طابع الشرعية على العنف المباشر والعنف الهيكلية ويجعلهما مقبولين، من خلال العناصر الثقافية المغروسة في الدين أو اللغة أو الايديولوجيا أو الفن والعلم.<sup>(2)</sup>

بالرغم من تأكيدات غالتونغ بأن السلام الايجابي يجب أن "يشير إلى شيء يمكن تحقيقه في الواقع، وليس إلى شيء خيالي وطوباوي، إلا أن الكثير من الباحثين والدارسين ومراكز البحث يعتقدون أن ما ذهب إليه يبقى مثالاً<sup>(3)</sup>"، وهو ما شجع ظهور العديد من المساهمات النظرية التي تبحث عن الانتقال بالسلام الايجابي من التنظير إلى التطبيق والقياس.<sup>(4)</sup> من بين هذه المساهمات نجد مؤشر السلام الايجابي positive peace index الذي يصدر سنوياً في شكل تقرير عن معهد الاقتصاد والسلام.

وبناءً على ما سبق، سيكون هذا المقال محاولة للإجابة على الإشكالية التالية: هل يعكس الاعتماد على مؤشر السلام الايجابي بناء إدراك متماسك لواقع السلام المجتمعي في الجزائر؟

- الفرضية: بالرغم من الأهمية التي تكتسيها المساهمة النظرية لمعهد الاقتصاد والسلام لتعريف السلام الايجابي وتحديد أركانه، إلا أن تصنيفه للدول الوطنية في هذا المجال يكاد ينحصر في قياس البعد الاقتصادي على حساب الأبعاد الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي لا يمكن بناء إدراك متماسك لواقع السلام المجتمعي في الجزائر.



- **أهداف الدراسة:** يحقق هذا المقال ثلاثة أهداف أساسية: الهدف الأول يتعلق بالاهتمام بموضوع السلام الايجابي الذي يمثل دراسة مهمة قد تفتقر إليها مكاتب الجامعة الجزائرية، أما الهدف الثاني فيتعلق بالتعرف على كيفية قياس السلام الايجابي حسب معهد الاقتصاد والسلام عموماً، أما الهدف الثالث فيتمثل في تقييم مدى فعالية ونجاعة وواقعية مؤشر السام الايجابي في قياس السلام المجتمعي في الجزائر حسب معهد الاقتصاد والسلام.

- **المنهجية العامة:** سوف تتم معالجة هذا الموضوع من خلال التعرف، على مفهوم السلام الايجابي المعتمد من قبل معهد الاقتصاد والسلام، وأركانه الثمانية ووزنها وكيفية قياسها، ثم يتم الانتقال إلى دراسة الحالة الجزائرية من خلال متابعة نتائج قياس السلام الايجابي لفترة مختارة، تمتد من 2015 إلى 2019 وأخيراً سنقدم بعض الانتقادات الموجهة للمقاربة المعتمدة من قبل معهد الاقتصاد والسلام لقياس السلام الايجابي.

### المحور الأول: مفهوم السلام الايجابي

يعتمد معهد الاقتصاد والسلام على التصنيف الذي قدمه يوهان غالتونغ والذي ميز من خلاله بين نوعين من السلام: السلبي والإيجابي ولكن بمفاهيم وممارسات مختلفة.<sup>(5)</sup> في هذا الإطار يعرف السلام السلبي على أنه غياب العنف والخوف منه، بينما يعرف السلام الايجابي على أنه مجموعة المواقف والمؤسسات والهياكل التي تنشئ مجتمعات مسالمة وتخلق بيئة مثالية تضمن وتعزز وتطور إمكانات وقدرات الأفراد والجماعات<sup>(6)</sup>، وتلبي احتياجاتهم وتحل الخلافات الناتجة عن ذلك دون استخدام العنف<sup>(7)</sup>.

تشير المواقف إلى القواعد والمعتقدات والأولويات والعلاقات التي تؤثر على كيفية تعاون الأفراد والجماعات في المجتمع، أما المؤسسات فهي الهيئات الرسمية الحكومية أو غيرها، مثل الإدارات أو الشركات أو النقابات المكلفة بمهام مختلفة، على غرار، توفير التعليم أو ضمان الصحة وسيادة القانون، أما الهياكل فهي عبارة عن مدونة سلوك مشتركة تطبق على معظم أفراد المجتمع والتي قد تكون بسيطة ورسمية أو معقدة، ويمكن أن تكون غير رسمية، مثل الآداب والأخلاق.<sup>(8)</sup>



وعلى هذا الأساس، ينتج السلام الايجابي إذا لم تسمح المواقف بحدوث العنف بمختلف أشكاله، واستجابت المؤسسات لحاجيات المجتمع وقامت الهياكل بالحد من الظلم بطرق غير عنيفة، إذ لا يمكن بناء سلام ايجابي بوجود مؤسسات وهياكل ظالمة ومستغلة وعنصرية لا تلبي حاجيات المواطنين ولا تسمع لانشغالاتهم، ولا تولد الثقة والمشاركة السياسية، ولا تدعم سيادة القانون. هذه المواقف والمؤسسات والهياكل كلها مترابطة بشكل كبير يجعل التمييز بينها صعب للغاية، لذا فإن فهم التفاعل يكون أكثر أهمية من تحديد الخطوط الفاصلة فيما بينها، وعلى هذا الأساس، فإن معهد الاقتصاد والسلام يتجنب هذا الاشكال، إذ لا يبحث عن تحديد وحصر المواقف والمؤسسات والهياكل الخاصة والضرورية للسلام الايجابي-باعتبارها تتعلق أكثر بالقيم الثقافية والظروف الخاصة بكل دولة، فما يمكن أن يكون مهما في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر- بل يعتمد مقارنة أخرى تهتم بالتحديد والتحليل الكمي للعناصر العامة التي تميز المجتمعات والدول التي تعيش في حالة سلام واسقاطها على الدول الأخرى<sup>(9)</sup>.

إن السلام الايجابي حسب المقاربة المعتمدة من طرف معهد الاقتصاد والسلام يمنع، ويقلل، ويحول، ويساعد الدول على التعافي من العنف بجميع أشكاله، وفي الوقت نفسه تمكين الشعوب من تعزيز العلاقات على جميع المستويات. وتقوم هذه العملية على إنهاء شيء غير مرغوب فيه وهو العنف وبناء شيء مرغوب فيه ومحبذ من خلال تحويل العلاقات وبناء الظروف المواتية للسلام والمدمعة له. وفي هذا الإطار، فإن مؤشر السلام الايجابي لا يوفر فقط اطارا لتقييم السلام في دولة معينة فقط، ولكن أيضا يمثل مؤشرا هاما لقياس قدرات هذه الدولة على مواجهة التغيرات والتحويلات الحادثة والقدرة على الصمود أمام الصدمات التي يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، كالبناء تماما، لا يكفي أن يكون مريحا ولكن يجب أن يكون بالمتانة والقوة والموقع الذي يسمح له أن يقاوم الكوارث الطبيعية.<sup>(10)</sup>

### المحور الثاني: أركان السلام الايجابي

قدم معهد الاقتصاد والسلام سنة 2005 مساهماته النظرية والتطبيقية من خلال مقارنة كمية وشاملة تصدر سنويا على شكل تقرير يقيس مستوى السلام



الايجابي في مئة واثنان وستين (162) دولة. بالاعتماد على أربعة آلاف وسبعمئة (4700) مجموعة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث النوعية والكمية. تم تبويب هذه المعطيات في ثمانية أركان، تم قياسها من خلال أربعة وعشرين مؤشرا (24)، كل ركن يتضمن ثلاثة (03) مؤشرات فرعية. تم تقطيع كل المؤشرات من 1 إلى 5 نقط، يمثل الرقم 1، أعلى مستوى للسلام الايجابي، بينما النتيجة 5 فتمثل أسوأ مستوى للسلام الايجابي<sup>(11)</sup>.

وعلى هذا الأساس، فإن الدول التي تتمتع بمستوى عال جدا من السلام الايجابي هي التي تحصل على نقط تتراوح ما بين (1-2,39)، بينما الدول ذات المستوى العالي فتضم مجال النقط التي تتراوح بين (2,39-3,27)، أما المستوى المتوسط فيمثل مجال النقط (3,27-3,69)، وأخيرا فإن المستوى الضعيف يضم الدول التي تحصل على نقط تتراوح بين (3,69-5)<sup>(12)</sup>.

فيما يأتي شرح وجيز للأركان الثمانية المشكلة للسلام الايجابي وقيمة كل واحد منها مقارنة بالنتيجة النهائية للقياس.

#### أولاً- الركن الأول: البيئة السليمة للأعمال

إن توفير مناخ سليم للأعمال من شأنه أن يعزز السلام الايجابي، لأنه يسمح بتحقيق الحاجيات والقدرات والفرص للجميع دون ظلم أو تمييز، كما يضمن التوزيع العادل والمنصف لمخرجات التنمية.<sup>(13)</sup> يمثل ركن البيئة السليمة للأعمال 13,04% من المجموع العام لأركان السلام الايجابي، ويرتبط بقياس ثلاثة عناصر، بيئة الأعمال الذي يصدر سنويا عن معهد ليغاتوم Legatum Institute في إطار مؤشر الازدهار والذي يمثل ما نسبته 4,69%، والحرية الاقتصادية التي تصدر عن مؤسسة Heritage Fondation والتي تمثل ما نسبته 4,28%، أما المعيار الثالث والأخير فيقيس نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي يصدر عن البنك الدولي والذي يمثل ما نسبته 4,07%.<sup>(14)</sup>

يقيس مؤشر بيئة الأعمال جودة البنية التحتية، والابداع والابتكار، وتوفير فرص العمل، ونوعية التدابير والتنظيمات القانونية المتعلقة بالمجال التجاري والصناعي والخدمات المطبقة على كل من المنتج والمستهلك<sup>(15)</sup>، أما الحرية الاقتصادية فتقيس



مدى تمكين الأفراد والمؤسسات من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتحمل مسؤولياتهم بعيدا عن الضغوطات والفساد للمساهمة في تحقيق الرفاهية وخفض مستويات الفقر وأخيرا يتم قياس نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لمعرفة مستوى الاكتفاء والرفاهية وتحقيق الحاجيات الأساسية<sup>(16)</sup>.

### ثانيا- الركن الثاني: التوزيع العادل للموارد

السلام الإيجابي هو البحث عن القطيعة مع النظام الاجتماعي المولد للعنف والوصول إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة الاجتماعية التي لا تهدف إلى الاستبعاد الكلي لكافة أشكال المعاناة، بل إلى التوزيع الأكثر إنصافا للمشاكل الاجتماعية التي تغذي المعاناة. كما يجب التأكيد على أن التوزيع غير العادل للموارد يؤثر بصفة مباشرة على تحقيق الحاجيات الأساسية والقدرات والفرص، فيمكن أن يؤدي إلى تدني مستوى التعليم والصحة، وعدم توافر المواد والخدمات، وقلة خيارات العمل. يرتبط ركن التوزيع العادل للموارد بقياس ثلاثة مؤشرات مجموعها 9,99 %، فال مؤشر الأول يمثل دليل التنمية البشرية والذي يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي والذي يمثل ما نسبته 4,00 %، أما مؤشر الحراك الاجتماعي فيمثل ما نسبته 3,65 %، أما المؤشر الأخير فيقيس فجوة الفقر الذي يصدر عن البنك الدولي والذي يمثل ما نسبته 2,34 %<sup>(17)</sup>.

يتناول مؤشر التنمية البشرية بالدراسة والتحليل والقياس المجالات التالية: التعليم، الصحة، الفقر، العمالة، المساواة في الدخل، تحقيق الخدمات الرئيسية، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الاستدامة البيئية، ويرتكز على ثلاث معطيات إحصائية أساسية تتمثل في: متوسط العمر المتوقع للفرد ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي، أما الحراك الاجتماعي فيقيس الفرص المتاحة بصفة منصفة بعيدا عن الاعتبارات الهوياتية، أما فجوة الفقر فترتبط بقياس مدخول الفرد اليومي الذي يمكنه من البقاء على قيد الحياة<sup>(18)</sup>.

### ثالثا- الركن الثالث: المستوى الأدنى من الفساد

يؤدي الفساد إلى سوء توجيه واستغلال وتوزيع الموارد متسببا بذلك في تفاقم أوجه عدم المساواة بين مواطني الدولة الواحدة من جهة والتأثير على الثقة داخل المجتمع من



جهة أخرى، تؤدي مع مرور الوقت إلى اضطرابات واحتجاجات عنيفة تؤثر على تماسك المجتمع واستقراره وتحفز اللجوء إلى طرق غير سلمية في التفاوض على الحاجات والقدرات<sup>(19)</sup>.

يرتبط ركن المستوى الأدنى للفساد بقياس ثلاثة عناصر تمثل 15,65 % من المجموع العام لكل أركان السلام الايجابي، العنصر الأول يرتبط بقياس النخب المنقسمة الذي يصدر عن صندوق السلام والذي يمثل ما نسبته 5,03 %، أما مدركات الفساد التي تصدر عن منظمة شفافية دولية فتمثل ما نسبته 5,38 %، أما المؤشر الأخير فيقيس التحكم في الفساد الذي يصدر عن البنك الدولي والذي يمثل 5,24 %<sup>(20)</sup>.

#### رابعاً- الركن الرابع: الأداء الجيد للحكومة

إن رفاه الأفراد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال قدرة الحكومة على تسيير وإدارة الموارد المتاحة بصفة عادلة ومنصفة وذات جودة وإشراك أفراد المجتمع في صنع القرار وبناء علاقات مستقرة مع أفراد المجتمع أساسها التعاون والتفاهل والثقة، ويبرز ذلك من خلال رضا المواطنين وشعورهم بأن مؤسسات الدولة تحميهم وتبعد عنهم العنف وتقدم لهم ما يحتاجون وتسمح لهم بالتعبير عما يريدون<sup>(21)</sup>.

يرتبط ركن الأداء الجيد للحكومة بقياس ثلاثة مؤشرات تمثل 15,18 % من المجموع العام لكل أركان السلام الايجابي، فالثقافة السياسية الديمقراطية تمثل المعيار الأول والذي يصدر سنوياً عن وحدة التقصي الاقتصادي في إطار مؤشر الديمقراطية والذي يمثل ما نسبته 4,49 %، أما فاعلية الحكومة التي تصدر عن البنك الدولي فتمثل ما نسبته 5,24 % أما المعيار الثالث والأخير فيقيس معيار سيادة القانون الذي يصدر أيضاً عن البنك الدولي والذي يمثل 5,45 %<sup>(22)</sup>.

#### خامساً- الركن الخامس: المستوى العالي للرأس مال البشري

يمثل الرأس مال البشري قيمة اقتصادية ومخزوناً من القدرات البشرية الناتجة عن التعليم والصحة والشباب والذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الكفاءات والقدرات الضرورية والانسجام الاجتماعي من أجل الرفع من مستوى الاستقرار والسلام والتنمية الاقتصادية للدولة. يعد التعليم ذو الجودة العالية والموزع بشكل عادل على جميع أفراد



المجتمع دون تمييز، لبنة أساسية يمكن من خلالها للمجتمعات تطوير آليات للتكوين والمقاومة والتكيف، كما أن الرفع من الكفاءات والقدرات في شتى المجالات يؤدي إلى الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي والرفع من الاستقرار وتحسين مستوى السلام الايجابي. كما أن هناك علاقة بين الشباب والسلام الايجابي، فمعظم حلقات العنف الجماعي تحدث في دول يمثل فيها الشباب النسبة الكبرى مقارنة بعدد السكان الاجمالي، بسبب غياب العمل وانتشار البطالة اللذان يحفزان اللجوء الى العنف والتمرد على الأنظمة القائمة<sup>(23)</sup>.

يرتبط ركن المستوى العالي للرأس مال البشري بقياس ثلاثة عناصر تمثل 12,67 % من المجموع العام لكل أركان السلام الايجابي، فال مؤشر الأول يمثل نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي والذي يمثل ما نسبته 3,58 %، أما مؤشر الابداع الذي يصدر عن جامعة كورنل cornell فيمثل ما نسبته 4,27 %، أما المؤشر الفرعي الثالث والأخير فيرتبط بتنمية الشباب الذي تصدره منظمة الكومنولث والذي يمثل 4,82 %<sup>(24)</sup>.

#### سادسا- الركن السادس: التدفق الحر للمعلومات

لقد أثبتت نتائج دراسات معهد الاقتصاد والسلام أن الدولة الوطنية التي تتمتع بمستويات عالية من السلام الايجابي هي تلك التي تضمن حكوماتها التدفق الحر للمعلومات والتي تقيس درجة تمكن المواطنين من الوصول إلى المعلومات وتبادلها بسهولة بعيدا عن القيود أو الرقابة. إن العلاقات المتبادلة والفعالة بين المواطن وحكومته من شأنها أن تكون أكثر خدمة لإحلال السلام الايجابي مقارنة بتلك المفاهيم الكلية الشاملة التي قد تعني كل شيء ولا شيء في الآن نفسه كالديمقراطية مثلا. فمن المهم بما كان أيضا أن يشعر المواطن أن حكومته تعمل على خدمته وتلبية حاجاته وقدراته وتحميه من الظلم والاستغلال والعنف<sup>(25)</sup>.

يكمن دور وسائل الاعلام الأساسي في تقديم المعلومات للمواطنين، وفي منحهم صوتا يمكنهم من المشاركة الفاعلة في المجال العام. وعلى هذا الأساس يشاركون في تقييم أداء الحكومة ومؤسساتها ومكافحة الفساد وفضحه والمساهمة أيضا في تحسين البيئة الضرورية والمناسبة لتحقيق الحاجيات والتعبير عن القدرات<sup>(26)</sup>.



يرتبط هذا الركن بقياس ثلاثة معايير تمثل 12,12 % من المجموع العام لكل أركان السلام الايجابي، فالمعيار الأول يمثل حرية الصحافة الذي يصدر سنويا عن بيت الحرية<sup>(27)</sup> والذي يمثل ما نسبته 4,27 %، أما المعيار الثاني فيرتبط باستعمال وسائل الاعلام والاتصال الحديثة، لاسيما الاتصال الخلوي والذي يصدر عن المنظمة الدولية للاتصالات والتي تمثل ما نسبته 2,13 %، أما المعيار الثالث والأخير فيقيس حرية الصحافة في العالم والذي تصدره منظمة محققون بلا حدود والذي يمثل ما نسبته 3,72 %<sup>(28)</sup>.

#### **سابعا- الركن السابع: الاعتراف بحقوق الآخرين**

من المتوقع أنه كلما اعترفت الدولة واحترم المجتمع الخصوصيات المختلفة لمكوناته سواء الهوية أو غيرها من الاختلافات بين الجماعات، كلما كانت فرص قبول أكبر لحقوق الآخرين، والتي تؤدي حتما إلى الرضا والشعور بالانتماء إلى وطن واحد بغض النظر عن الهويات الفرعية وبالتالي تكون الدولة أكثر سلاما وأقل تعرضا للنزاعات العنيفة<sup>(29)</sup>.

يرتبط ركن الاعتراف بحقوق الآخرين بقياس ثلاثة معايير تمثل 12,55 % من المجموع العام لكل أركان السلام الايجابي، فالمعيار الأول يمثل مؤشر التمكين وحقوق الانسان الذي يصدر سنويا عن Human Right Database Ciri الذي يمثل ما نسبته 3,31 %، أما المعيار الثاني فيتعلق بمؤشر الظلم الاجتماعي Group Grievance Rating الذي يصدر سنويا عن صندوق السلام في إطار مؤشر الدول الفاشلة والذي يمثل ما نسبته 4,76 %، وأخيرا مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الذي يصدر سنويا في إطار تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، حيث يمثل ما نسبته 4,48 % من المجموع العام لأركان السلام الايجابي الثمانية<sup>(30)</sup>.

#### **ثامنا- الركن الثامن: العلاقات الجيدة مع الجيران**

إن الدول الأكثر سلاما تعمل دائما على الحفاظ على علاقاتها مع الدول الأخرى وتحل صراعاتها معها بطرق وأدوات سلمية بعيدا عن العنف بمختلف أشكاله. إن العلاقات المتشنجة والعدائية بين الدول المتجاورة تؤدي إلى التسابق نحو التسلح وزيادة أفراد الجيش بإنفاق ما يمكن توجيهه للتنمية والتطور. بالإضافة إلى ذلك، تمنع



العلاقات العدائية إمكانية التكامل والاندماج الاقتصادي الإقليمي، مما يضيع فرصة تحقيق مكاسب متبادلة في شتى المجالات<sup>(31)</sup>.

يعد هذا الركن من أركان السلام الايجابي الوحيد الذي يهتم بالعلاقات الخارجية للدولة الوطنية والتي تعد جزء من مهام الحكومات، والذي يتمثل في قدرة الدولة على بناء علاقات ايجابية مؤسسية على التعاون والتبادل مع الدول المجاورة في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واللجوء إلى الطرق الدبلوماسية والتفاوض، في حالة ظهور خلافات أو صراعات، دون استخدام الطرق العنيفة<sup>(32)</sup>. إن العلاقات السيئة مع دول الجوار تبين عدم كفاءة الحكومات والمسؤولين على التعامل مع الصراعات التي تحدث وعجزهم عن تحويل العلاقات الصراعية إلى علاقات تعاون وتبادل.

يرتبط هذا الركن بقياس ثلاثة عناصر تمثل 12,12 % من المجموع العام لكل أركان السلام الايجابي، والتي تصدر جميع مؤشرات الفرعية سنوياً عن وحدة الخبراء الاقتصاديين Economist intelligence Unit، فالعنصر الأول يمثل قياس مدى كراهية الأجانب الذي يمثل ما نسبته 4,62 %، أما المعيار الثاني فيتعلق بقياس عدد الأجانب الوافدين إلى البلد والذي يمثل ما نسبته 2,34 %، أما المعيار الثالث والأخير فيقيس مستوى الاندماج والتكامل الجهوي والذي يمثل ما نسبته 4,20 %<sup>(33)</sup>.

بالرغم من أن معهد الاقتصاد والسلام يؤكد أن قياسه للسلام الايجابي يعتمد على دراسات كمية وكيفية مؤسسية على أربعة أبعاد: البعد السياسي من خلال دراسة كيفية التحول من النظم الشمولية والديكتاتورية إلى نظم ديمقراطية، والبعد الاقتصادي من خلال الانتقال من السوق المغلق إلى السوق المفتوحة، وبعد ثالث يتعلق بالعلاقات الدولية، من خلال التحول من العزلة إلى التعاون والاندماج الدولي، وبعد رابع وأخير مرتبط بالسياسة الاجتماعية التي تضمن تحقيق مستوى عال من الأمن والاستقرار، إلا أن متابعة وتحليل التقارير السنوية الخاصة بتصنيف الدول في هذا المجال تبين الاهتمام الأكثر بالجانب الاقتصادي. في هذا الإطار يجب أن نشير إلى ثلاث نقاط هامة: الأولى تتعلق بمجال اهتمام معهد الاقتصاد والسلام، حيث من الواضح أن تسمية المعهد تعبر عن الربط بين كل من الاقتصاد والسلام. النقطة الثانية:



تتمثل في أن أكثر المؤشرات الفرعية المعتمدة لقياس السلام الايجابي هي ذات بعد اقتصادي. النقطة الثالثة تتعلق بموقف يوهان غالتونغ، الأب المؤسس لنظرية السلام الايجابي الذي ينتقد بشدة المنهجية المعتمدة من طرف هذا المعهد، حيث يعتبر أن هذا المؤشر مؤشرا لبيئة الأعمال الايجابية وليس للسلام الايجابي.

### المحور الثالث: قياس السلام الايجابي في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول المئة واثنان وستون (162) المعنية بقياس السلام الايجابي. في هذا المحور، سنقوم بمتابعة نتائج قياس السلام الايجابي في الجزائر للخمس سنوات السابقة الموافقة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019.

يبين الجدول رقم (1) قياس أركان السلام الايجابي في الجزائر ما بين سنوات 2015 و2019، حيث صنفت سنة 2019 في المرتبة 103، أي بتقدم قدره خمسة عشر (15) درجة مقارنة بسنة 2018، واثنى عشر (12) درجة مقارنة بسنة 2017، وخمس (05) درجات مقارنة بسنتي 2015 و2016. تحسنت الجزائر خلال هذه الفترة على نقط تنتمي إلى المجال 3,313 إلى 3,55 وهو ما يجعلها في مجموعة الدول ذات المستوى المتوسط.

### أولا: النتائج الايجابية

يبين الجدول رقم (1) أن الجزائر عرفت تحسنا نسبيا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 في أركان البيئة السليمة للأعمال، وفي التوزيع العادل للموارد و مستوى الرأس مال البشري والاعتراف بحقوق الآخرين بما مقداره 0,091 و 0,189 و 0,161 و 0,384 نقطة على التوالي. في هذا الإطار، يؤكد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على أن الجزائر شهدت أداء جيدا في مجالين اثنين، الأول، يتعلق بتحسين متوسط الدخل السنوي للفرد الذي بلغ 13054 دولارا، مما مكن الجزائر من احتلال المرتبة الستين (60) عالميا، ثم يأتي بعد ذلك مجال الصحة، الذي ارتقى بالجزائر إلى المرتبة الثانية والسبعين (72) عالميا بفضل متوسط عمر متوقع ناهز 74,8 وهو يضا هي مستوى البلدان التي تعرف "تنمية بشرية مرتفعة"، أما التعليم، فقد احتلت المرتبة السادسة والخمسين (56) عالميا، بفضل ارساء ديمقراطية التعليم التي استفاد منها الشباب منذ الاستقلال، والذي على الرغم من الأزمات الحادة التي مرت بها الجزائر،



إلا أنه لم يتعرض لأية إعادة نظر، كما تعد الجزائر، حسب تقارير البنك الدولي، أحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقدين الماضيين<sup>(34)</sup>.

كما شهدت الجزائر تطورا واضحا في البنية التحتية، ببناء العديد من الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا، إذ شهد هذا المؤشر الفرعي ارتفاعا قدره 8,10 نقاط، أما مخرجات الابتكار والابداع فقد عرفت تطورا طفيفا قدره 0,70 نقطة. وبالرغم من هذه التطورات، إلا أن الجزائر تبقى تتذيل الترتيب من بين الدول العربية، وتبقى متأخرة مقارنة ببعض الدول الأفريقية التي عرفت تطورا متزايدا في مجال الابتكارات، لاسيما كينيا ورواندا وجنوب أفريقيا.

كما يعود التحسن في الركن المتعلق بالاعتراف بحقوق الآخرين بالنتائج المحققة في مؤشر الفوارق بين الجنسين، باعتماد الجزائر على سياسات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في شتى المجالات، لاسيما السياسية والاقتصادية منها.

#### ثانيا: النتائج السلبية

سجلت الجزائر زيادة في مستوى الفساد بما مقداره 0,083 نقطة وتراجعا في الأركان المتعلقة بأداء الحكومة وتدفق المعلومات والعلاقات مع الجيران بنتائج قدرها على التوالي 0,813 و 0,324 و 0,406. تعود هذه النتائج السلبية إلى قياس المؤشرات الفرعية والتي بينت أن سياسات التنمية المعتمدة على قواعد وإجراءات مفرطة وجامدة وصعبة التحقيق ودائمة التغير والتعديل تشجع اللجوء إلى الطرق والأدوات غير السلمية للاستغناء والظلم والتهميش. كما تعود إلى الثقافة السياسية الديمقراطية التي عرفت الجزائر فيها تقهقرا بإحدى عشر (11) درجة، ما بين 2015 و 2019 بسبب تراجع الحريات المدنية من 4,41 إلى 4,12 وجودة العملية الانتخابية من 3,00 إلى 2,58.

كما يرجع التأخر المسجل في ركن التدفق الحر للمعلومات إلى تراجع مستوى حرية الصحافة بحصولها على 35 نقطة سنة 2018، مقارنة بـ 62 نقطة سنة 2015 و 61 نقطة سنة 2016 و 59 نقطة سنة 2017. على عكس مؤشر استعمال وسائل الاتصال الحديثة الذي عرف تطورا ملحوظا، لاسيما في استعمال الهاتف الجوال، حيث انتقل عدد المشتركين من 43 227 643 سنة 2015 إلى 47 154 264 سنة 2019<sup>(35)</sup>.



أما مؤشر حرية الصحافة العالمي فقد تراجعت فيه الجزائر بخمسة عشر درجة ما بين 2015 و2018؛ أي من المرتبة 139 بمحصلة بلغت 36,63 نقطة إلى المرتبة 136 بمجموع نقط حدد 13,13 بالرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية في المجال.

من بين الأسباب التي أدت إلى التراجع في ركن العلاقات مع الجيران نجد تلك المتعلقة بكراهية الأجانب واستعدادهم وعدد الوافدين إلى الجزائر وأخيرا مستوى الاندماج والتكامل الجهوي. في هذا الإطار، تتهم الجزائر بالترحيل القسري للمهاجرين غير الشرعيين، كما يبقى الخلاف ما بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء الغربية وغلط الحدود بين الجانبين والظروف الأمنية التي تعيشها ليبيا عوامل مؤثرة بصفة مباشرة على مستوى الاندماج والتكامل الاقليمي.

لتوضيح الصورة أكثر، يمكن مقارنة نتائج قياس السلام الايجابي في الجزائر للفترة الممتدة بين 2015 و2019 مع بعض الدول، على غرار النرويج، المصنفة الأولى عالميا والتي وضعناها في الجدول رقم (2)، أما الجدول رقم (3) فيقارن بين تصنيف الجزائر ودول المغرب العربي الأخرى.

تبين المقارنة بين نتائج تقييم أركان السلام الايجابي الثمانية في الجزائر والنرويج فارقا سلبيا في كل المجالات، تظهر بقوة في بيئة الأعمال، مستوى الفساد، أداء الحكومة والعلاقات مع الجيران. أما الجدول رقم (3) فيبين أن كلا من تونس والمغرب مصنفتان في مراكز أحسن من الجزائر، بينما نجد كلا من ليبيا وموريتانيا ضمن الدول ذات المستوى الضعيف.

#### المحور الرابع: انتقاد مقارنة معهد الاقتصاد والسلام لقياس السلام الايجابي

يعتقد غالباً أن المجتمعات تكون في حالة سلام ايجابي إذا لم يتعرض أفرادها وفئاتها المختلفة للاضطهاد على المستوى الداخلي من قبل الحكومات الفاسدة أو غير الفعالة وعلى المستوى الخارجي من قبل الأجانب الذين يستغلون مقدرات الدولة والمجتمع المحلي، أو بعبارة أخرى لا يمكن بناء سلام ايجابي إلا إذا تم التحرر من القيود التي يمكن أن تخلقها البنية الاجتماعية والاقتصاد السيئ، وترسيخ لقيم وسياسات ومؤسسات التكافؤ والإنصاف بين أعضاء المجتمع بكل فئاته دون تمييز أو تهميش واستغلال<sup>(36)</sup>.



يوجه غالتونغ انتقادات للأركان المعتمدة من طرف معهد الاقتصاد والسلام في قياس السلام الايجابي، إذ يعتقد أن السلام الايجابي لا يتعلق بقياس فعالية الحكومة، وسيادة القانون والثقافة السياسية ولكنه يرتبط بكيفية مساهمة هذه العناصر في الوصول إلى مجتمع مسالم. وكذلك الأمر بالنسبة للبيئة السليمة للأعمال، فالسؤال لا يتعلق بسهولة القيام بالأعمال وإدارتها ولكنه يرتبط أكثر بالعلاقات المبنية على أسس العدالة والانصاف التي تسمح للجميع بالمشاركة في خلق الأعمال وتطويرها بطرق وأدوات سلمية، كما أن الأمر لا يتعلق بارتفاع متوسط العمر المتوقع أو انخفاضه، بل بتساويه بين الأجيال والطبقات والجهات<sup>(37)</sup>.

أما ركن الاعتراف بحقوق الآخرين، فالأمر لا يتعلق بالحقوق والحريات بل باستخدامها للحد من كل أشكال العنف، فتمكين المرأة مهم، ولكن العلاقات بين الرجل والمرأة أهم من ذلك بكثير. كما أن العلاقات الجيدة ما بين الجيران لا يمكن أن تكون وحدها معيارا لقياس السلام الايجابي بسبب العلاقات المعولة التي تميز عالم اليوم.

يعتقد غالتونغ أن السلام لا يمكن أن يبنى فقط على حرية الصحافة واستعمال الهواتف المحمولة، بل يعتمد أكثر على صحافة السلام التي تحد من النزاعات وتقدم الحلول. كما يعتبر أن السلام الايجابي لا يمكن أن يكون بمجرد وجود مدارس كثيرة، ولكن المهم هو تحقق المساواة؛ ليس تنمية الشباب ولكن علاقات الشباب فيما بينهم مع مرور الوقت؛ ليس مقدار الاختراعات والابتكارات، ولكن مدى مساهمتها في تحقيق الحاجيات دون اللجوء إلى العنف، أما الفساد فيمثل اشكالية مركبة ومعقدة. وعلى هذا الأساس، يؤكد غالتونغ أن مؤشر السلام الايجابي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام ما هو إلا مؤشرا للبيئة الايجابية للأعمال<sup>(38)</sup>.

يؤكد غالتونغ أنه لتطوير مؤشرا خاصا بالسلام الايجابي لابد من الاعتماد على عناصر ومعايير وشروط تتعلق بالسلام وليس بأمور أخرى، حيث يعتقد بضرورة الاعتماد على مؤشرات تقوم بقياس ما يعترض الأفراد والجماعات والدول من مشاكل تؤدي إلى عدم تلبية حاجاتهم الأساسية وقدراتهم وتحرمهم من الفرص المتاحة من خلال



مؤشر يقيس العنفين المباشر والهيكلية وذلك بالاهتمام بمعياريين اثنين، المشاركة في الحروب والافتتال من جهة وعدم المساواة من جهة أخرى<sup>(39)</sup>.

كما سبق وأن ذكرنا في سابق الصفحات أن تقرير السلام الايجابي يهدف إلى الانتقال بالسلام من التنظير إلى التطبيق من خلال الاعتماد على معطيات كمية كثيرة يتم على أساسها تصنيف الدول في مستويات تتراوح بين الضعيف إلى العالي جدا، غير أن نتائج التقارير التي تصدر سنويا تكتفي بعرض الآلاف من الاحصائيات المجردة مرفوقة بكثير من الرسومات البيانية، ولا تقدم حلولاً للرفع من مستوى المؤسسات والهيكل والمواقف.

يبين الجدول رقم (1) نتائج قياس أركان السلام الايجابي التي سمحت للجزائر من الارتقاء إلى المركز 103 سنة 2019، بعدما كانت مصنفة في المرتبة 108 سنة 2015، غير أن هذه الاحصائيات لا تقدم لنا أسباب التغيرات السلبية أو الايجابية التي حدثت وبالتالي لا تمكن الباحث من إدراك جيد لواقع السلام المجتمعي في الجزائر. في هذا الإطار، فإن مجرد معرفة أن الجزائر قد شهدت تغييرات كمية ايجابية في بيئة الأعمال وتوزيع الموارد ومستوى الرأس مال البشري والاعتراف بحقوق الآخرين وتغييرات سلبية في الأركان الأربعة الأخرى لا يعني أبدا أن المؤسسات والهيكل والمواقف قد أدت إلى تحقيق حاجيات المواطنين وقدراتهم بوسائل سلمية. أو بعبارة أخرى، لا تشرح هذه النتائج ولا تفسر مدى التحرر من أشكال العنف الثلاثة التي تحدث عنها غالتونغ والمتمثلة في العنف المباشر والعنف الهيكلية والعنف الثقافى.

- الأشكال والجدول:

الجدول 1: قياس أركان السلام الإيجابي للفترة ما بين 2015-2019.

| الأركان/السنوات                 | 2015  | 2016  | 2017 | 2018 | 2019 | التغير (2019-2015) |
|---------------------------------|-------|-------|------|------|------|--------------------|
| البيئة السلمية للأعمال          | 3,911 | 3,911 | 3,88 | 3,95 | 3,82 | +0,091             |
| التوزيع العادل للموارد          | 2,249 | 2,249 | 2,95 | 2,78 | 2,06 | +0,189             |
| المستوى المتدني للفساد          | 3,617 | 3,617 | 3,81 | 3,86 | 3,70 | -0,083             |
| الأداء الجيد للحكومة            | 2,827 | 2,827 | 3,20 | 3,43 | 3,64 | -0,813             |
| المستوى العالي للرأس مال البشري | 3,131 | 3,131 | 3,44 | 3,36 | 2,97 | +0,161             |
| التدفق الحر للمعلومات           | 3,066 | 3,066 | 2,89 | 2,97 | 3,39 | -0,324             |
| الاعتراف بحقوق الآخرين          | 3,594 | 3,594 | 3,76 | 3,59 | 3,21 | +0,384             |
| العلاقات الجيدة مع الجيران      | 3,824 | 3,824 | 4,19 | 4,21 | 4,23 | -0,406             |
| التصنيف                         | 108   | 108   | 115  | 118  | 103  | 5+                 |
| التنقيط                         | 3,313 | 3,313 | 3,54 | 3,55 | 3,39 | +0,077             |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السلام الإيجابي لسنوات 2019-2018-2017-2016-2015.

الجدول 2: مقارنة مستوى السلام الإيجابي بين الجزائر والنرويج.

| الأركان/الدولة                  | الجزائر | النرويج  | الفارق |
|---------------------------------|---------|----------|--------|
| البيئة السلمية للأعمال          | 3,82    | 1        | -2,82  |
| التوزيع العادل للموارد          | 2,06    | 1,01     | -1,05  |
| المستوى المتدني للفساد          | 3,70    | 1,09     | -2,61  |
| الأداء الجيد للحكومة            | 3,64    | 1,08     | -2,56  |
| المستوى العالي للرأس مال البشري | 2,97    | 1,19     | -1,78  |
| التدفق الحر للمعلومات           | 3,39    | 1,26     | -2,13  |
| الاعتراف بحقوق الآخرين          | 3,21    | 1,35     | -1,86  |
| العلاقات الجيدة مع الجيران      | 4,23    | 1,48     | -2,75  |
| التصنيف                         | 103     | 1        | -102   |
| التنقيط                         | 3,39    | 1,17     | -2,22  |
| مستوى السلام الإيجابي           | متوسط   | عالي جدا |        |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السلام الإيجابي لسنوات 2019-2018-2017-2016-2015.

الجدول 3: مقارنة مستوى السلام الإيجابي بين الجزائر ودول المغرب العربي.

| الدولة/الركن                    | الجزائر | تونس | المغرب | موريتانيا | ليبيا |
|---------------------------------|---------|------|--------|-----------|-------|
| البيئة السلمية للأعمال          | 3,82    | 3,5  | 2,94   | 4,37      | 4,05  |
| التوزيع العادل للموارد          | 2,06    | 2,04 | 1,91   | 3,84      | 2,67  |
| المستوى المتدني للفساد          | 3,70    | 3,58 | 3,68   | 4,38      | 4,65  |
| الأداء الجيد للحكومة            | 3,64    | 2,8  | 3,36   | 3,54      | 4,48  |
| المستوى العالي للرأس مال البشري | 2,97    | 2,56 | 3,55   | 4         | 3,11  |
| التدفق الحر للمعلومات           | 3,39    | 2,65 | 2,73   | 3,52      | 3,81  |
| الاعتراف بحقوق الآخرين          | 3,21    | 2,5  | 3,21   | 4,13      | 2,9   |
| العلاقات الجيدة مع الجيران      | 4,23    | 2,66 | 2,97   | 4,19      | 4,32  |
| التصنيف                         | 103     | 62   | 70     | 146       | 132   |
| التنقيط                         | 3,39    | 2,82 | 3,03   | 4         | 3,78  |
| مستوى السلام الإيجابي           | متوسط   | عالي | عالي   | ضعيف      | ضعيف  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السلام الإيجابي لسنوات 2019-2018-2017-2016-2015.

**خاتمة:**

بالرغم من الانتقادات الموجهة للمقاربة المعتمدة من قبل معهد الاقتصاد والسلام في قياس السلام الايجابي، إلا أن تقاريره المتعددة تحمل بين طياتها كما هائلا من المعلومات والمعطيات المجموعة في وثيقة واحدة تسهل للباحثين والدارسين القيام بدراسات متعددة الاختصاصات وتمس مختلف المجالات.

بالرغم من الامكانيات والقدرات التي تملكها الجزائر والتي تؤهلها لأن تكون ضمن الدول ذات المستوى العالي في السلام الايجابي، وبالرغم من التحسن الذي شهدته في التقييم والترتيب، إلا أنها بقيت مصنفة في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019 ضمن الدول ذات المستوى المتوسط، وذلك بناء على النتائج المسجلة في المؤشرات الفرعية التي تقيس الأركان الثمانية والتي تؤكد على ضرورة بذل مجهودات معتبرة من أجل تحسين عمل المؤسسات والهيكل وتبني المواقف التي تلبى الحاجيات الاساسية للمواطنين وتظهر قدراتهم وتوفر لهم فرص الانتاج والابداع.

بالاعتماد على المقاربة المنتهجة من قبل معهد الاقتصاد والسلام لقياس السلام الايجابي وأخذا بعين الاعتبار المساهمات التنظيرية المتعددة التي تنتقدها، يمكن فتح المجال أمام الباحثين ودعوتهم لتصوير مقاربات ومناهج جديدة لقياس السلام الايجابي تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المتعلقة بتلبية حاجيات الأفراد والجماعات وقدراتهم بعيدا عن استعمال الأشكال المختلفة للعنف، الظاهرة والكامنة.

**الهوامش والمراجع:**

- (1)- Galtung Johan. Violence, Peace and Peace Research, Journal of Peace Research, vol. 6, no. 3, 1969, pp. 167-191. p 175.
- (2)- Galtung Johan. Cultural Violence. Journal of Peace Research, vol.27,n° 3,1990, pp 291-305.
- (3)- Galtung Johan. Violence, Peace and Peace Research',op.cit., p 185.
- (4)- Institute for economics and peace, Positive peace report 2015, p 3.
- (5)- Institute for economics and peace, Positive peace report 2014, p 5.
- (6)- Positive peace report 2015, p 7.
- (7)- Institute for economics and peace, Positive peace report 2016, p 11.
- (8)- Institute for economics and peace, Positive peace report, 2017, p 76.
- (9)- Positive peace report 2015, p7.
- (10)- Institute for economics and peace, Positive peace report 2018, p 67.
- (11)- Positive peace report 2016, p 59.
- (12)- Positive peace report 2019, p26.
- (13)- Positive peace report 2017, p 93.



- (14) - Institute for economics and peace, Pillar of peace, p 17.
- (15) - Legatum Institute Foundation, Prosperity Index, edition n°13, 2019, p 13.
- (16) - Heritage Foundation, index of economic freedom 2019, pp 1-3.
- (17) - Positive peace report 2016, p 72.
- (18) - United Nations Development Programme, Human Development Index Ranking, 2019, p 1.
- (19) - Positive peace report 2017, p 93.
- (20) - Ibid, p 77.
- (21) - Ibid, p 93.
- (22) - Ibid, p 88.
- (23) - Institute for economics and peace, Pillars of peace, p 40.
- (24) - Ibid, p 35.
- (25) - ibid, p 57.
- (26) - Positive peace report 2017, p 93.
- (27) - Freedom House, freedom of the press 2019, in:  
<https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2019>  
consulté le 01/02/2019.
- (28) - Positive peace report 2016, p 64.
- (29) - Positive peace report 2017, p 93.
- (30) - Pillars of peace, p 33.
- (31) - Positive peace report 2016, p 65
- (32) - Positive peace report 2017, p 93.
- (33) - Positive peace report 2018, p 68.
- (34) - البنك الدولي، عرض عام حول الجزائر، متاح على الموقع الرسمي للبنك الدولي:  
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>  
تاريخ التصفح: 2020/03/29.
- (35) - International Telecommunication Union, Mobil-cellular telephone subscriptions report (2000-2019)-, p 1.
- (36) - Weronika Ziobro, Kavango-Zambezi Transfrontier Conservation Area and its influence on the communities in its Botswana borders, Master thesis in Peace and Conflict Transformation – SVF-3901 June 2014 Centre for Peace Studies Faculty of Humanities, Social Sciences and Education, p 13
- (37) - Johan Galtung, Charlatanism: The Positive Peace Index, Transcend Media Service Editorial, 11 July 2016.
- (38) - Ibid.
- (39) - Ibid.

